الفصل السابع

الصراع الأمريكى/ الإسرائيلى ـ الفلسطينى(*)

(*) كتب هذا المقال فى مايو عام ٢٠٠١م.

obeikandl.com

obeikandl.com

انفجرت أحدث مرحلة من مراحل الصراع الإسرائيلى الفلسطينى فى التاسع والعشرين من شهر سبتمبر عام ٢٠٠٠م، يوم صلاة المسلمين (صلاة الجمعة)، حينما بعث إيهود باراك بسيل جرار ومروع من قوات الجيش والشرطة إلى المسجد الأقصى.

وعلى نحو يمكن التهكن به، فقد أسفر ذلك عن وقوع صدامات وقت خروج الآلاف من المصلين من المسجد، وخلفت وراءها العديد من القتلى الفلسطينيين ومائتين من الجرحى. أيّا كان ما قد هدف إليه باراك، فلم تكن هناك طريقة أكثر فعالية لتهيئة المسرح للعاقبة المزلزلة ـ وخاصة بعد الزيارة التى قام بها آرييل شارون وبطانته العسكرية إلى المسجد فى اليوم السابق عليها ـ أكثر من تلك الزيارة.

وقد أرست الافتتاحية نمط ما أعقبها من أحداث.

كشف تحقيق مهم أجرته الأمم المتحدة « أن خلال هذه الأيام العصيبة، لم يتوفر دليل على قيام الفلسطينيين بإطلاق النار». خلال الأشهر التالية، طبقًا لآخر ما استطاع المحققون أن يخلصوا إليه، لم تتكبد قوات الدفاع الإسرائيلى [الجيش الإسرائيلى] التى تقوم بعملياتها من وراء تحصينات وباستخدام أسلحة متفوقة، خسارة واحدة جسيمة فى الأرواح جراء تظاهرات الفلسطينيين، وقد بدا أن جنودها لم يتعرضوا إلى خطر فيه تهديد لحياتهم خلال مجرى هذه الأحداث، بينما قتلوا المئات من الفلسطينيين، وفرضوا نظامًا أكثر وحشية عن ذى قبل، وأخضعوا الشعب إلى أعمال عقاب جماعى وإذلال تتسم بالقسوة، وتلك السمة المميزة لذلك الاحتلال للعديد من السنوات.
وكشف تقرير الأمم المتحدة أن معظم الخسائر الإسرائيلية فى الأرواح قد نتج عن حوادث وقعت على الطرق المؤدية إلى المستوطنات وعند نقاط التفتيش النائية نسبيًا. . . . كنتيجة لبناء المستوطنات والاستثمارات التى نتجت عنها بشكل غير مباشر.

وفى هذه النقطة يجب أن نضع فى الاعتبار عنف المستوطنين الموجه ضد المدنيين الفلسطينيين فى المناطق المتاخمة للمستوطنات، وكذلك تواطؤ قوات الدفاع الإسرائيلى مع هذا العنف(*).

استعرضت منظمات حقوق الإنسان الممارسات الحالية، بالإضافة إلى السابقة منها، بتفصيل مطول، وأدانتها بشكل لاذع. غير أن هذه الدراسات مثلها مثل التقرير الخاص بتحقيق الأمم المتحدة، لم يحفل بها داخل الولايات المتحدة.

تنال التقارير الصادرة عن منظمات حقوق الإنسان اهتمامًا واسع النطاق عندما يكون لها جدوى عقائدية، وخلافًا لذلك لا تنال ذلك الاهتمام. فانتفاضة الأقصى لم تأت بجديد فى ذلك الخصوص. **وسوف أستشهد بأحدث مثال وقع خلال كتابتى لهذا العمل، ففى إبريل عام ٢٠٠١م نشرت لجنة حقوق الإنسان دراسة مفصلة تقف فى المقام الأول على الأعمال الوحشية الإسرائيلية فى منطقة الخليل، حيث احتجز بالفعل عشرات الآلاف من الفلسطينيين لشهور، بينما كان يتمتع بضع مئات من المستوطنين بحرية فى إساءة معاملتهم وإذلالهم وتدمير ممتلكاتهم فى ظل حماية من الجيش، وقد كان ذلك هو النمط السائد لسنوات عديدة. وسرعان ما قامت وكالات الأنباء بتناقل الدراسة، وكان أول ذكر لها (وربما الوحيد) داخل الولايات المتحدة فى المقطع الخامس عشر من مقالة نشرتها صحيفة واشنطن بوست بعد مرور خمسة أيام على تناقل وكالات الأنباء لها.**

يؤكد نمط الأحداث على حقيقة بالغة الأهمية. **فمن الخطأ الكبير استخدام عبارة «الصراع الفلسطينى الإسرائيلى» مثلما فعلت فى مستهل الفصل، بل يجب أن يصطلح على تسميته الصراع «الأمريكى/ الإسرائيلى الفلسطينى»**. ولنفس الأسباب، يعد من الخطأ - وغير الملائم، خاصة داخل الولايات المتحدة - إدانة «الأعمال الوحشية الإسرائيلية» مثلما هو غير ملائم إدانة الجرائم التى تدعمها روسيا فى أوروبا الشرقية، أو إدانة الجرائم التى تدعمها الولايات المتحدة فى أمريكا الوسطى. والأمثلة فوق الحصر.

أوضحت الأحداث التى وقعت خلال الأيام الأولى لانتفاضة الأقصى هذه الاستنتاجات بدقة. **ففى الثلاثين من سبتمبر، قامت قوات الدفاع الإسرائيلى بقتل**

(*) للمستوطنين حق حمل الأسلحة واستخدامها، ولا يجوز سحبها منهم ولا حتى منعهم من استخدامها - المترجم.

محمد الدرة البالغ من العمر اثنى عشر عامًا خلال رد على عملية الرشق بالحجارة (التى لم يكن مشاركًا فيها) بالقرب من المستوطنة الإسرائيلية الصغيرة نتزاريم، التى لم تكن إلا مبررًا لبناء قاعدة عسكرية كبيرة، وطريق يقسم قطاع غزة إلى قسمين فى واحدة من العديد من الحواجز التى تفصل مدينة غزة عن الجنوب (ومصر). وأشار تقرير لجنة مراقبة حقوق الإنسان إلى أن «جنود قوات الدفاع الإسرائيلى قاموا داخل مخبأ محصن تحصينًا قويًا بتكرار إطلاق النار على سيارات إسعاف تابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطينى، والتى كانت تحاول إجلاء « الطفل الذى أصيب بإصابات بالغة وجرحى آخرين». وقد استمر إطلاق النار من موقع قوات الدفاع الإسرائيلى لمدة خمس وأربعين دقيقة على الأقل، وبرغم ذلك لم يكن هناك خلال كل ذلك الوقت رد واضح على إطلاق النار من جانب المتظاهرين الفلسطينيين أو من جانب الشرطة. وقد حاولت سيارات الأسعاف هباءً أن «تجلى أعدادًا كبيرة من الفلسطينيين الذين أصيبوا من جراء النيران الكثيفة التى أطلقتها قوات الدفاع الإسرائيلى من داخل المخبأ، أو ربما من أبراج القناصة فى مستوطنة نتزاريم»، وعلى إثر ذلك أقيمت متاريس ترابية «لتوفر للناس بعض الحماية من نيران القناصة الآتية من مستوطنة نتزاريم». وكشفت منظمة العفو الدولية أنه كان من الواضح أن قوات الدفاع الإسرائيلى استهدفت أيضًا من كانوا يساعدون فى نقل الجرحى، ذاكرة أن سائق سيارة الإسعاف التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطينى«لقى حتفه بعدما أطلقت قوات الدفاع الإسرائيلى النار على صدره» بينما كان يحاول إجلاء المصابين.

استمر كل هذا بفضل الدعم الأمريكى المباشر وسياسة غض البصر والمراوغة.

وفى اليوم التالى، الأول من أكتوبر، قامت القوات الخاصة الإسرئيلية التى كانت تقوم بإطلاق النار من موضع فوق سطح محصن تحصينًا جيدًا بقتل اثنين من الفلسطينيين فى وقت لم يواجهوا فيه بأنفسهم أى تهديد واضح. وفى نفس اليوم صعدت إسرائيل مستوى العنف، حيث أطلقت مروحية مسلحة تابعة لقوات الدفاع الإسرائيلى نيرانها بشكل عشوائى ومتكرر على مناطق متاخمة للمستشفى الميدانى [التابع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطينى] مما أدى إلى تعطيل العمليات فيه. وعلى الحدود بين مصر وغزة، أطلقت المروحيات صواريخ أسفرت عن مقتل اثنين من

الفلسطينيين وجرح العشرات. وفى اليوم التالى، الثامن من أكتوبر، قامت المروحيات التى كانت تقوم بإطلاق الصواريخ على المبانى والسيارات فى منطقة نتزاريم بقتل عشرة فلسطينيين وجرح خمسة وثلاثين.

تعد مروحيات قوات الدفاع الإسرائيلى مروحيات أمريكية يقودها طيارون إسرائيليون، فالدعم الأمريكى يمثل ضرورة حيوية، حيث ذكرت وزارة الدفاع بأنه «ليس من العملى الاعتقاد بأنه فى مقدورنا صنع مروحيات أو نظم أسلحة كبيرة من هذا النوع داخل إسرائيل».

فى الثالث من أكتوبر، نقل مراسل إحدى أكثر صحف إسرائيل أهمية لدى وزارة الدفاع، خبر توقيع اتفاقية مع إدارة كلينتون من أجل «أكبر عملية شراء لمروحيات عسكرية خلال عقد، بالإضافة إلى قطع غيار لمروحيات هجومية من طراز أباتشى، والتى وقعت اتفاقية لشرائها فى منتصف شهر سبتمبر». **وفى منتصف شهر سبتمبر، أعلنت الصحافة الإسرائيلية عن قيام مشاة البحرية الأمريكية بإجراء تدريبات مشتركة مع قوات الدفاع الإسرائيلى فى صحراء النقب، اعتزمت إعادة احتلال الأراضى التى انتقلت إلى السلطة الفلسطينية، وقدمت مشاة البحرية تدريبًا باستخدام أسلحة لا تزال قوات الدفاع الإسرائيلية تفتقر إليها، وعلى نهج «أساليب القتال الأمريكية».**

فى الرابع من أكتوبر، ذكرت الجريدة العسكرية الرائدة عالميًا أن واشنطن قد وافقت على طلب لشراء مروحيات أباتشى مزودة بتجهيزات هجومية أكثر تقدمًا. وفى اليوم ذاته، ذكرت الصحافة الأمريكية أن مروحيات الأباتشى قامت بمهاجمة مجمعات سكنية بالصواريخ فى منطقة نتزاريم. وفى رد على تساؤلات تقدم بها صحفيون أوروبيون، أفاد مسئولون أمريكيون أن «مبيعات الأسلحة الأمريكية لا تشترط عدم استخدام الأسلحة ضد المدنيين. ونحن لا نستطيع انتقاد قائد إسرائيلى أرسل فى طلب مروحيات»، وأردف بى چيه كراولى المتحدث باسم الأمن القومى بالبيت الأبيض قائلاً: «نحن لسنا فى وضع يسمح لنا بإصدار أحكام على قرارات اتخذها كلا الطرفين»، داعيًا كلا الطرفين إلى ممارسة ضبط النفس. وبعد عدة أسابيع، قتل القائد الفلسطينى المحلى حسين عبيات بصاروخ أطلقته مروحية أباتشى (وامرأتان كانتا تقفان

إلى جواره)، حيث بدأت فى ذات الوقت حملة الاغتيالات ضد القيادات الوطنية.

يعد خبر تدفق المروحيات العسكرية الجديدة على إسرائيل فى ظل هذه الظروف ومع هذا التخويل بالاستخدام خبرًا مؤكد الأهمية الإخبارية. ولم يظهر عن ذلك تقارير إخبارية أو تعليقات صحفية. ووردت الإشارة الوحيدة إليه داخل الولايات المتحدة فى تعبير عن رأى أدلى به فى مدينة رالى بكارولينا الشمالية. كذلك مرت إدانة منظمة العفو الدولية لمبيعات المروحيات الأمريكية مرور الكرام.

ظل الوضع هكذا دون تغير فى الأشهر التالية، بما فى ذلك شحنة أرسلت فى فبراير ٢٠٠١م، كانت عبارة عن صفقة قيمتها ٥ بلايين دولار أمريكى لشراء مروحيات بوينج أباتشى لونج بو، التى تعتبر أكثر المروحيات تقدمًا فى ترسانة الولايات المتحدة، وقد أشير إليها بشكل هامشى داخل الولايات المتحدة كخبر اقتصادى. وعلى غرار مماثل كشفت رواية إخبارية رئيسية (فى١٧ مايو) عن عدم رغبة الرئيس بوش فى أن يكون «متورطًا بشكل مباشر» أكثر من ذلك فى الصراع الإسرائيلى الفلسطينى، وعن عدم قدرة إدارته على دعم تقرير لجنة ميتشل بالطلب من إسرائيل تجميد بناء المستوطنات، حيث إن رئيس الوزراء شارون «معارض بشدة لمثل هذا الاقتراح». وفى اليوم نفسه خلال «موجز الأخبار العالمية» أشارت عدة أسطر إلى أن سلاح المهندسين بالجيش الأمريكى أخذ فى بناء قاعدة عسكرية إسرائيلية فى صحراء النقب بتكلفة قدرها ٢٦٦ مليون دولار أمريكى (دفعتها الولايات المتحدة). كرمز إلى «التزام أمريكا المستمر بأمن إسرائيل» كما صرح السفير مارتين إنديك.

حظيت التحذيرات الأمريكية الموجهة إلى الفلسطينيين لوضع نهاية لما يقترفونه من إرهاب بتغطية جيدة، حيث«**إننا لا نؤمن بمكافأة العنف**» (السفير إنديك)، وكذلك صدرت تصريحات رسمية تستهجن العنف، وتعبر عن رفض معتدل لبرنامج الاغتيالات الإسرائيلى. فالمواقف الفعلية لواشنطن تؤكدها أفعالها، أم التغطية الإعلامية فهى تتكلم عن نفسها.

ليس فى هذا كله شىء غير طبيعى. فبالنسبة إلى الصراع الإسرائيلى الفلسطينى على وجه التحديد، ظل النمط متسقًا لأكثر من ثلاثين عامًا، منذ أن انفصلت الولايات

المتحدة عن الإجماع الدولى المعنى بالصراع. وبرغم أن أكثر الحقائق أهمية قد ضاعت من تغطية التيار الرئيسى، فغالبًا ما تم تجاهلها أو أسيء عرضها حتى فى الكتابات العلمية أيضًا، فإنها غير خلافية، فهى تقدم الخلفية الأساسية لأى فهم جاد لما يحدث الآن.

تطورت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية تطوراً مفاجئًا عقب الانتصار العسكرى لإسرائيل فى عام ١٩٦٧م. ويكمن فى الخلفية، كما هو المعتاد فيما يتعلق بالمنطقة، مصادر الطاقة التى لا مثيل لها. فقد شرعت الولايات المتحدة بعد خروجها من الحرب العالمية الثانية كقوة عالمية مهيمنة بشكل كبير، فى وضع خطط دقيقة ومتطورة لترتيب النظام العالمى بما يتفق مع مصالحها. اشتملت تلك الخطط على تحقيق سيطرة فعلية على نفط المنطقة الذى تقاسمته فرنسا وبريطانيا فى السابق.

خرجت فرنسا، وأفل البريطانيون تدريجيًا إلى أن أصبح دورهم دور «شريك ثانوى» كما ذكر أحد مسئولى وزارة الخارجية البريطانية بكلمات يملؤها الرثاء. وبرغم ظهور كثير من النقاش حول الروس، وليس هناك من شك فى أن احتمالية نشوب حرب عالمية قد كانت العنصر الرئيسى فى التخطيط الاستراتيجى، إلا أن المشكلة التى كانت قائمة خلال ذلك كله قد تمثلت فى تهديد «وطنية» دول الشرق الأوسط. حقيقة أصبح مسلمًا بها حاليًا بشكل كبير، وحتى فى الوثائق الرسمية.

فى النواحى الأساسية، تولت الولايات المتحدة زمام السيطرة على الشرق الأوسط الذى أرست بريطانيا قواعده عقب الحرب العالمية الأولى. فقد قام على إدارة شئون دول المنطقة ما أطلقت عليه بريطانيا «واجهات عربية» ضعيفة ولينة تكفل «امتصاص» بريطانيا للمستعمرات من خلال نظم خيالية تحت مسميات مثل محمية، منطقة نفوذ، دولة حاجزة... وما إلى ذلك، كوسيلة أكثر فعالية من الحكم المباشر. غير أنه عند الضرورة تظهر القوة البريطانية.

قامت الولايات المتحدة بتعديل النظام، وذلك بدمج صف ثان من «خفر الحراسة المحلى»، كما أطلقت عليهم إدارة نيكسون، وهم عبارة عن شرطة لحفظ النظام، ويفضل أن يكونوا من غير العرب، ويكون مركز إدارتهم فى واشنطن، وتبقى القوات الأمريكية البريطانية مدخرة إلى أن تستدعى الحاجة.

خلال تلك الفترة، اعتبرت تركيا قاعدة لقوة الولايات المتحدة فى المنطقة، وعقبتها إيران، بعد أن أعاق الانقلاب العسكرى الذى قامت به بريطانيا وأمريكا عام ١٩٥٣م من مسعى حكومتها الوطنية المحافظة لكسب السيطرة على موارد إيران. وبحلول عام ١٩٤٨م تأثرت رئاسة الأركان الأمريكية المشتركة فى ذلك الحين بالقوة العسكرية لإسرائيل، واصفة الدولة الجديدة بأنها القوة العسكرية الإقليمية الأكبر بعد تركيا. وخلصت رئاسة الأركان المشتركة إلى أن إسرائيل يمكنها أن توفر للولايات المتحدة وسيلة من أجل «كسب ميزة» استراتيجية فى الشرق الأوسط تعوض عن آثار غياب القوة البريطانية فى تلك المنطقة.

فى عام ١٩٥٨م نصحت الـ «سى آى إيه» بأن «اللازمة المنطقية» لإعاقة الوطنية العربية تكمن فى «دعم إسرائيل باعتبارها القوة الوحيدة المتبقية فى الشرق الأوسط الموالية للغرب والتى يمكن الاعتماد عليها»، وقد طُبق الفكر بعد عام ١٩٦٧م، عندما أدت إسرائيل خدمة جليلة للولايات المتحدة بقضائها على عبد الناصر رمز القومية العربية، الذى أثار المخاوف والكراهية ووصف بأنه «ڤيروس» قد «ينتقل إلى آخرين» وبأنه «تفاحة فاسدة» قد «تفسد السلة» كما ورد فى قائمة المصطلحات التقليدية للمخططين، التى يعاد صياغتها عادة لأغراض عامة مثلها فى ذلك مثل «نظرية الدومينو».

فى أوائل السبعينيات، تشكل تحالف ثلاثى ضمنى من «الخفر المحلى» تحت رعاية الولايات المتحدة ضم كلاً من إيران والمملكة العربية السعودية وإسرائيل (أما تركيا فكان أمرها مضمونًا، وكانت پاكستان شريكة لفترة)، واعتبرت المملكة العربية السعودية اللبنة الرئيسية للواجهة بما تملكه من أكبر احتياطيات للنفط على الإطلاق، من ثم فإن أى انحراف عن الامتثال، سيعود عليها بعقوبات قاسية. وقام اختصاصيون فى الاستخبارات الأمريكية بشرح الترتيبات جهارًا، وشاركهم فى ذلك أيضًا شخصيات سياسية كان من أبرزها هنرى چاكسون أخصائى مجلس الشيوخ فى شئون الشرق الأوسط والنفط. فقد لاحظ أنه بفضل «القوة والتوجه الغربى» لإسرائيل وإيران، فإن هاتين «الصديقتين للولايات المتحدة، واللتين يمكن الاعتماد عليهما» بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية «قد أديتا خدمة فى كبح واحتواء تلك العناصر غير المسئولة

والراديكالية فى دول عربية محددة . . . ممن إذا ترك لهم العنان قد يشكلون بالفعل تهديداً سافراً إلى مصادرنا الأساسية للنفط فى الخليج الفارسى» (قاصداً بالدرجة الأولى تدفق الأرباح، ومفتاح السيطرة على العالم، فالولايات المتحدة لم تكن معتمدة على بترول الشرق الأوسط لاستخدامها الخاص).

فى عام ١٩٥٨م وقعت هيمنة الولايات المتحدة على منطقة الخليج بالفعل تحت تهديد، وذلك عندما أطاح الجيش العراقى بالنظام الرئيسى العميل لبريطانيا، وتقدم السجلات البريطانية والأمريكية الداخلية وصفًا بينًا لاهتماماتهما وخططهما والخلفية الأساسية لفهم حرب الخليج التى وقعت عام ١٩٩١م. اعتبر الرئيس المصرى جمال عبد الناصر؛ كما ذكرنا سابقًا، أكبر تهديد، إلى أن انتصرت إسرائيل فى عام ١٩٦٧م فازدادت المعونة الأمريكية المقدمة لإسرائيل على نحو سريع، وازدادت أكثر فى عام ١٩٧٠م عندما أدت إسرائيل خدمة جليلة أخرى، وذلك بإعاقة الدعم السورى المحتمل تقديمه إلى الفلسطينيين الذين كانت تنفذ فيهم عمليات قتل جماعية فى الأردن خلال ذلك الوقت. وقد مثل سقوط الشاه فى عام ١٩٧٩م ضربة قاسية مما دعى الرئيس كارتر إلى أن يرسل على الفور أحد قادة حلف شمال الأطلنطى لمحاولة إثارة انقلاب عسكرى. وعندما فشلت تلك المهمة شاركت الدعامتان الباقيتان ـ المملكة العربية السعودية وإسرائيل ـ الولايات المتحدة فى محاولة لإسقاط النظام، وذلك بتقديم المعونة العسكرية، أى الوسيلة التقليدية للإحاطة بحكومة مدنية، وقد سبق لتلك الوسيلة أن كللت بنجاح كبير فى إندونيسيا وتشيلى. وقامت إسرائيل مستغلة فى ذلك علاقاتها القوية مع نظام الشاه، بمعاودة إقامة اتصالات عسكرية وإرسال أسلحة أمريكية قدمت المملكة العربية السعودية التمويل لها. وشرحت أهداف العملية بشكل واضح وعلنى على الفور، غير أنه تم تجاهلها بشكل كبير داخل الولايات المتحدة، وفيما بعد أعيد ترتيبها فى الاتفاق الذى حظى على قبول كبير والخاص بمقايضة «السلاح مقابل الرهائن»، غير أن ذلك لا يمكن أن يكون الحافز الأصلى، حيث لم يكن هناك رهائن بعد. فالمشروع الأمريكى الإسرائيلى السعودى كان رد فعل طبيعى لسقوط الشاه، آخذا فى الاعتبار البنية الأساسية لنظام السيطرة، وعندما تنحى صديق واشنطن وحليفها صدام حسين عن مكانته الأثيرة بسبب تخليه عن واجب الامتثال

للأوامر (وكانت جرائمه الكبيرة وبرامجه لتطوير أسلحة الدمار الشامل ذات أهمية ضئيلة، كما يؤكد سجل الدعم الأمريكى البريطانى المقدم إليه)، لجأت الولايات المتحدة إلى «سياسة الاحتواء الثنائى» التى استهدفت إيران والعراق. وفى خلال هذا السياق العام، تطورت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية تدريجيًا على مر الأعوام، وكذلك أصبحت إسرائيل أيضًا مساهمًا جيدًا فى عمليات واشنطن فى أمريكا اللاتينية وأماكن أخرى.

وكانت الحرب الباردة فى الخلفية دائمًا، ويرجع ذلك فى المقام الأول إلى التهديد المستمر باندلاع حرب كبرى. غير أنه ـ كما ثبت بشكل عام ـ كان التهديد عاملاً ثانويًا، وهكذا يكشف السجل الوثائقى والتاريخى، فغياب الرادع الروسى أحدث تعديلات تكتيكية مهمة دونما تغير جوهرى فى السياسات الأساسية أو فى العلاقة الأمريكية الإسرائيلية.

من أحد التقييمات التى تبدو لى واقعية، تقييم قدمه فى إبريل ١٩٩٢م الجنرال المتقاعد شلومو جازيت، الرئيس الأسبق للاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، والذى أصبح فيما بعد مسئولاً رفيعًا فى الوكالة اليهودية ورئيس جامعة بن جوريون، وهو مخطط ومحلل استراتيجى يحظى باحترام كبير. فمع انهيار الاتحاد السوفييتى كتب يقول:

لم تتغير مهمة إسرائيل الرئيسية على الإطلاق، وهى مستمرة على أهميتها الحيوية فموقعها فى قلب الشرق الأوسط الذى يقطنه المسلمون العرب يوجب على إسرائيل أن تكون الحارس الوفى على الاستقرار فى كافة الدول المحيطة بها. إن [الدور] المنوط بها هو حماية الأنظمة القائمة: لمنع أو إيقاف عمليات التطرف وإعاقة مد رقعة التعصب الدينى الأصولى.

فرض النجاح العسكرى لإسرائيل فى ١٩٦٧م تهديدات خطيرة، على الرغم من الترحاب الذى قوبل به فى واشنطن باعتباره نصرًا كبيرًا. ففى فترة لاحقة ذكر روبرت ماكنمارا وزير الدفاع آنذاك قائلاً: «اللعنة، لقد كنا على وشك الدخول فى حرب». حدث ذلك عندما قام الأسطول الأمريكى بتطويق حاملة [سوفييتية] فى البحر المتوسط. لم يقدم ماكنمارا تفاصيل، غير أن ذلك ربما حدث عندما قامت إسرائيل

باحتلال مرتفعات الجولان بعد وقف إطلاق النار، مما جعل الاتحاد السوفييتى يطلق تحذيرات شديدة اللهجة، بما فى ذلك أيضًا الاتصالات المنذرة بكارثة عبر الخط الساخن. وفى إدراك منها للخطورة الكبيرة التى تمثلها المواجهة العسكرية، عرضت القوى العظمى تسوية ديبلوماسية صاغها قرار مجلس الأمن الدولى ٢٤٢ فى نوفمبر ١٩٦٧م، دعا القرار إلى انسحاب إسرائيل من الأراضى التى احتلتها وإلى عقد معاهدة سلام شامل تعترف بحق كل دولة فى العيش فى سلام وأمن داخل حدود معترف بها، وإجمالاً فقد نصت على سلام كامل مقابل انسحاب كامل غالبًا مع تعديلات ثانوية مشتركة، ربما لتحول خطًا حدوديًا متعرجًا إلى خط مستقيم. ومن المهم بمكان أن نضع فى الاعتبار أن قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ كان قرارًا «رافضًا» بشكل كامل - وقد استخدم المصطلح هنا بمعنى محايد ليشير إلى رفض الحقوق الوطنية لطرف أو لآخر من الجماعات الوطنية المتناحرة فى فلسطين القديمة، فقد دعا قرار الأمم المتحدة ٢٤٢ إلى قرار تسوية بين الدول الكائنة، لم يذكر فيها الفلسطينيون باستثناء إشارة غير مباشرة حول «تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين».

ظل قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ حجر زاوية الديبلوماسية الدولية المعنية بالصراع العربى الإسرائيلى باستثناء تغيرين كبيرين: أولهما: كان تحولاً مصيريًا فى منتصف السبعينيات فى الإجماع الدولى عن المبادئ الرافضة فى القرار، ودعا إلى إقامة دولة فلسطينية فى الأراضى المحتلة، واحتفظت الولايات المتحدة بموقعها الرافض غير أنها أصبحت بذلك فى عزلة دولية. وثانيهما: يتعلق بتأويل الولايات المتحدة لقرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢، ويعود ذاك التغيير إلى فبراير عام ١٩٧١م عندما وافق رئيس مصر الجديد، الرئيس السادات على السياسة الرسمية لواشنطن، بل ذهب فى الحقيقة إلى ما هو أبعد من ذلك بما قدمه من عرض لمعاهدة سلام كامل مقابل انسحاب إسرائيل من الأراضى المصرية فقط. رحبت إسرائيل رسميًا بهذا العرض باعتباره عرض سلام حقيقى. ففى مذكراته يروى إسحاق رابين - سفير إسرائيل فى واشنطن آنذاك - أن العرض كان «معلمًا.. مشهودًا» على طريق السلام. بيد أن إسرائيل بينما أبدت ترحيبًا رسميًا بتعبير مصر عن«استعددها للدخول فى اتفاقية سلام مع إسرائيل»، إلا أنها رفضت العرض معلنة أنها «لن تنسحب إلى حدود ما قبل الخامس من يونيو ١٩٦٧م»، وهو موقف ما زالت متمسكة به إلى الوقت الحاضر.

واجهت الولايات المتحدة مأزقًا، فهل عليها أن تتمسك بموقفها الرسمى، وتكون بذلك شاركت مصر فى المواجهة مع إسرائيل، أم عليها أن تغير من تأويل قرار ٢٤٢ مفضلة فى ذلك دعوة كيسنجر باتباع سياسة «كش ملك»، لا مفاوضات، بل القوة فحسب؟ وكان لدعوة كيسنجر الغلبة، ومنذ ذلك الحين أولت الولايات المتحدة قرار ٢٤٢ ليعنى الانسحاب فقط بالقدر الذى تحدده الولايات المتحدة وإسرائيل، واستمر ترديد التأويل الأول رسميًا إلى أن جاءت إدارة كلينتون التى تحججت يوم انعقاد دورة الأمم المتحدة فى ديسمبر ١٩٩٣م بأن القرارت السابقة للأمم المتحدة هى قرارات «مهجورة ومجافية للتاريخ» على ضوء الاتفاقية التى أبرمت بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فى سبتمبر ١٩٩٣م، والتى سنعرج عليها بالدراسة.

كان التصديق الرسمى لقرار ٢٤٢ بلا جدوى، حيث استمرت واشنطن فى تقديم الدعم العسكرى والدبلوماسى والمالى من أجل أن تحقق إسرائيل ضمًا تدريجيًا للأراضى. فعلى سبيل المثال ردد الرئيس كارتر الموقف الرسمى بقوة فى الوقت الذى زاد فيه من المعونة الأمريكية المقدمة إلى إسرائيل إلى حوالى نصف إجمالى المعونة الأمريكية للعالم كجزء من تسوية كامب ديفيد. واستبعدت وقائع ١٩٧١م من التعليق العام والنقد.

عقب رفض مبادرة عام ١٩٧١م حذر السادات بأنه سيكون مضطرًا للدخول فى حرب إذا ما استمر الرفض لجهوده الرامية إلى السلام. وقوبل تحذيره بالرفض مع ازدراء، فقد جاء فى فترة انتصار وغطرسة عنصرية لدى كلّ من إسرائيل والولايات المتحدة. وبعد ذلك بفترة، شجبته إسرائيل بشكل لاذع. **وبدأت حكومة العمل فى برامجها فى الاستيطان شمال شرق سيناء بما فى ذلك مدينة ياميت اليهودية التى بُنيت عقب ترحيل حوالى عشرة آلاف مزارع وبدوى بوحشية شديدة من قبل قوات تزعمها اللواء آرييل شارون (الذى وجه إليه اللوم من قبل لجنة استقصاء يهودية عسكرية). وقد حذر السادات بأن «ياميت تعنى الحرب» غير أنه لم يحفل به.**

تحولت حرب ١٩٧٣م إلى ما يشبه الكارثة بالنسبة إلى إسرائيل ـ والعالم؛ فقد ظهر مجددًا تهديد بمواجهة نووية. كذلك أدرك كيسنجر أن القوة وحدها لا تكفى، فلجأ إلى الاستراتيجية البديلة الطبيعية. وبما أن مصر لم يعد بالإمكان تجاهلها، فمن

الضرورى إزاحة الرادع العربى الكبير من الصراع. وتحققت النتيجة على يد كارتر فى كامب ديڤيد، وأطلقت يد إسرائيل لتعزيز عملياتها العسكرية ضد منظمة التحرير الفلسطينية داخل لبنان، فضلا عن النشاط الاستيطانى فى الضفة الغربية (المحلل الاستراتيچى الإسرائيلى أڤنر يانيف) حيث بدأت إسرائيل على الفور فى العمل، بدعم غزير من إدارة كارتر وما خلفها من إدارات.

فى عام ١٩٧٧م أصبح السادات «رجل سلام» يحظى باستحسان كبير، برغم أن موقفه البطولى كان أقل تعاونًا من موقفه فى عام ١٩٧١م، فقد انضم السادات فى عام ١٩٧٧م إلى الإجماع الدولى الذى كان يدعو إلى حقوق الفلسطينيين. والفارق الكبير أن الولايات المتحدة بحلول عام ١٩٧٧م قامت على مضض بتبنى الاقتراح الذى عرضه السادات فى عام ١٩٧٧م عقب حرب ١٩٧٣م (التى يمكن تسميتها حرب كيسنجر) واستبعد كل ذلك أيضًا من سجلات التاريخ المنضبط.

أصبحت عزلة الولايات المتحدة أكثر حدة، مع تجاوز الإجماع الدولى اتجاهها الرافض. وبلغت الأمور ذروتها فى يناير ١٩٧٦م عندما ناقش مجلس الأمن مشروع قرار أيدته «دول المواجهة العربية (مصر، الأردن، سوريا) ودعمته منظمة التحرير الفلسطينية علانية» دعى القرار إلى تسوية ثنائية يدخل فيها قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢، وأضيف إليها إنشاء دولة فلسطينية فى الأراضى المحتلة. **رفضت إسرائيل حضور الجلسة، وبدلاً من ذلك قامت بقصف لبنان وقتل خمسين من المدنيين دون ذريعة سوى الثأر من الأمم المتحدة. دعم هذا القرار كل من أوروپا وروسيا (التى كانت مشاركة فى الاتجاه الرئيسى للديپلوماسية خلال تلك الفترة) ودول عدم الانحياز. وفى الحقيقة فقد كان هناك شبه إجماع على القرار. اعترضت الولايات المتحدة على القرار مرة أخرى فى ١٩٨٠م، وداخل الجمعية العامة دأبت الولايات المتحدة على التصويت بمفردها (بمشاركة من إسرائيل وبين الفينة والأخرى من دولة أخرى عميلة) ضد قرارات مماثلة. ومن الناحية الفنية لم يكن هناك ڤيتو فى الجمعية العامة، غير أن تصويت الولايات المتحدة بالرفض يعد بالفعل ڤيتو. بل هو فى الحقيقة ڤيتو مضاعف، فهذه الوقائع قد منعت بطريق نموذجية من التعليق ومن التاريخ أيضًا، مثلما منعت الأحداث التى استعرضناها للتو. كذلك قامت الولايات المتحدة بعرقلة سلسلة من المبادرات**

الديبلوماسية الأخرى من جانب أوروبا والدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك لم تشر الصحافة عامة إليها.

يسوق السجل مزيداً من الأمثلة، ففى العاشر من ديسمبر، كتب توماس فريدمان مراسل صحيفة نيويورك تايمز فى إسرائيل قائلاً: إن الجماعة الإسرائيلية جماعة السلام الآن «لم تشعر من قبل بمثل هذا الإحباط الكبير» نتيجة «الغياب المطلق لطرف التفاوض العربى»، وبعد عدة أشهر نقل فريدمان عن شمعون بيريز استهجانه لضعف «النزعة السلمية بين الشعب العربى [مثلما] هو الحال بين الشعب اليهودى»، وأفاد بأن منظمة التحرير الفلسطينية لا يمكن لها أن تشارك فى المفاوضات طالما هى مستمرة على وضعيتها كمنظمة مسلحة رافضة للتفاوض. أدلى شمعون بيريز بهذا الحديث بعد حوالى ثلاث سنوات من رفض إسرائيل لعرض آخر من العروض التى تقدم بها عرفات لمفاوضات تفضى إلى اعتراف مشترك، وهو العرض الذى رفضت صحيفة التايمز نشره. لاحظ هنا كلمة رفضت، فقبل ستة أيام من ظهور مقالة فريدمان حول الإحباط الذى خيم على جماعة السلام الآن، كتبت صحيفة معاريف الإسرائيلية ذات الانتشار الكبير عنوانًا رئيسيًا يقول: «عرفات يؤكد لإسرائيل استعداده للدخول فى مفاوضات مباشرة. قدم عرفات العرض خلال فترة تولى بيريز منصب رئاسة الوزراء، وأكد المستشار الصحفى لبيريز على الخبر وعلق قائلاً: **هناك اعتراض مبنى على مبدأ منع إجراء أى نوع من الاتصال مع منظمة التحرير الفلسطينية، ينبع من العقيدة بأن منظمة التحرير الفلسطينية لا يمكن أن تكون طرفًا فى المفاوضات»**. وعلى الطرف الحمائمى لائتلاف العمل لحكومة بيريز، لاحظ يوسى بيلين أن **«رفض... الاقتراع يعود إلى أنه بدا محاولة ماكرة لإقامة علاقات مباشرة فى وقت ليس لدينا فيه استعداد لعقد أى نوع من المفاوضات مع أى وسيط من منظمة التحرير الفلسطينية»**، واتخذ مسئولون آخرون كبار موقفًا أشد غلظة، ولم تشر وسائل الإعلام الرئيسية فى أمريكا إلى أى من هذه الأمور. **ومع ذلك كان فريدمان الوحيد فى استغلال المناسبة كى يصدر واحدة من مرثياته الدورية حول المصير الأليم لقوى السلام الوحيدة فى منطقة الشرق الأوسط التى تفتقر على إطلاقها إلى طرف تفاوضى عربى. وعقب ذلك مباشرة حصل فريدمان على جائزة بوليتزر لما قام به فى «تغطية متوازنة ومطلعة» للشرق الأوسط، الذى يعد ما**

أشرنا إليه عينة نموذجية منه، ثم عين بعد ذلك رئيسًا للمراسلين الدبلوماسيين لصحيفة التايمز.

هناك مصطلح تقليدى لنجاح واشنطن فى إعاقة التسوية الدبلوماسية خلال عزلتها الدولية، إنه مصطلح «عملية السلام» ضمن اختيار لقائمة مصطلحات ما كانت لتدهش أورويل. عملية السلام بهذا المعنى تضم طرفين، وهناك خداع بأن إدارة بوش (الأولى) قد اتخذت مسارًا قاسيًا تجاه إسرائيل، والحقيقة أقرب إلى العكس. **ويؤكد على ذلك الموقف الرسمى الذى اتخذته الإدارة فى ديسمبر ١٩٨٩م (خطة بيكر) التى صادقت بدون تحفظات على خطة مايو ١٩٨٩م التى تقدمت بها حكومة ائتلاف بيريز-شامير الحاكم فى إسرائيل؛ فقد أعلنت تلك الخطة بدورها على أنه لن يكون هناك «دولة فلسطينية أخرى...».**

(فالأردن بالفعل هى «دولة فلسطينية» كما أنه «لن يكون هناك تغيير فى وضع جوديا وسامريا وغزة [الأراضى المحتلة] إلا طبقًا للخطوط الأساسية للحكومة [الإسرائيلية]»، فإسرائيل لن تجرى مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أنها ستسمح بإجراء «انتخابات حرة» تحت إشراف السلطة العسكرية الإسرائيلية، فى وجود عدد كبير من القيادات الفلسطينية داخل السجون دون تهمة، أو فى المنفى. لم يعلن عن هذه الخطة فى الولايات المتحدة فيما عدا الفقرة الشرطية الأخيرة التى أشيد بها بوصفها عرضًا إيجابيًا متعاونًا. والشىء الذى يقرأه المرء هو التصريحات القوية المتكررة لـ «بيكر» حول الدعم الأمريكى لعملية «الانسحاب الكامل من الأرض مقابل إقامة علاقات سلمية» - بينما كان يقوم سرًا بتقديم دعم لا يرقى إليه شك لبرامج تعدم احتمال حدوث شىء من ذلك القبيل.

خلال الأشهر المبكرة من الانتفاضة الأولى (١٩٨٨م)، بدأت جهود واشنطن الحثيثة للادعاء بأن عرفات لم تكن لديه رغبة فى التفكير فى تسوية سلمية، تجلب سخرية دولية. لذا وافقت إدارة ريجان على قبول العروض القديمة التى تقدم بها عرفات للدخول فى مفاوضات، وكان التأويل الشائع لذلك هو أن عرفات قد رضخ أخيرًا لتأييد واشنطن الثابت للسلام والدبلوماسية. **ظهر رد الفعل الحقيقى لواشنطن، الذى لم يعلن عنه داخل الولايات المتحدة، خلال الجلسة الأولى من المفاوضات، فقد قام**

سفير الولايات المتحدة روبرت بلترو بإطلاع عرفات بوجوب التخلى عن أى فكرة لعقد مؤتمر دولى - فهى فكرة غير مقبولة نظراً للإجماع الدولى عليها - وأن يدعو لوقف أعمال الشغب فى الأراضى المحتلة (أى الانتفاضة)، التى نعتبرها أعمالاً إرهابية ضد إسرائيل. وبإيجاز، يجب على منظمة التحرير الفلسطينية ضمان عودة الوضع على ما كان عليه قبل الانتفاضة، بحيث تصبح إسرائيل قادرة على الاستمرار فى أعمالها التوسعية والقمعية فى الأراضى المحتلة بدعم الولايات المتحدة. فهمت إسرائيل ذلك جيداً. ففى فبراير ١٩٨٩م أكد رئيس الوزراء رابين لوفد من جماعة السلام الآن: **أن المفاوضات هى فقط عبارة عن «مناقشات على مستوى منخفض» تتحاشى مناقشة أى قضية جدية وتمهل إسرائيل «عامًا على الأقل» لحل المشكلة بالقوة. وأوضح رابين أن سكان «الأراضى يخضعون» إلى جيش قوى وضغط اقتصادى، وبأنهم «فى نهاية الأمر سوف يُحطمون» ويقبلون بشروط إسرائيل. واختلفت الرواية المقدمة للشعب الأمريكى اختلافًا كاملاً.**

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها العادية فى ديسمبر ١٩٩٠م آخر القرارات المكملة للقرار ٢٤٢ مع التأكيد على الحقوق الوطنية للفلسطينيين، وهو القرار ١٤٤ - ٢. وبعد صدور ذلك القرار بعدة أسابيع، دخلت الولايات المتحدة فى حرب مع العراق، وأعلن چورچ بوش - فى ابتهاج منه بالنصر - عن النظام العالمى الجديد فى أربع كلمات بسيطة **«ما نقوله أمر نافذ»، يقينًا فى الشرق الأوسط**. أدرك العالم ذلك، وتقهقر. وأصبحت الولايات المتحدة أخيراً فى وضع يسمح لها بفرض موقفها الرافض أحادى الجانب. وفعلت ذلك أولاً فى مدريد أواخر عام ١٩٩١م، ثم خلال الاتفاقيات المتوالية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية منذ عام ١٩٩٣م. وبهذه المعايير هبطت «عملية السلام» تجاه تسويات على نمط تسويات بانتوستان، كما أرادت الولايات المتحدة وإسرائيل، وكما هو واضح فى السجل الوثائقى، بل أكثر أهمية من ذلك، السجل على أرض الواقع.

اتضح ذلك بشكل مؤكد فى الثالث عشر من سبتمبر عندما اتفق رابين وعرفات بشكل رسمى على إعلان المبادئ فى واشنطن مع كثير من الجدية. حدد إعلان المبادئ

خطوط ما أعقبه من أمور مع بعض الغموض. فقد حدثت بعض المفاجآت منذ ذلك الحين.

ينص إعلان المبادئ على أن «الوضع الدائم»، أى التسوية النهائية فى المستقبل يجب أن تبنى على قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ فقط. ويوضح السجل التاريخى المحظور نشره القصد من وراء ذلك بشكل قوى.

أولاً: فالمعنى العملى لقرار ٢٤٢ يستند إلى الرؤية الأمريكية، أى انسحاب جزئى بالقدر الذى تحدده الولايات المتحدة وإسرائيل، ثانيًا: أصبحت القضية الأساسية للديبلوماسية منذ منتصف السبعينيات تدور حول ما إذا كانت التسوية الديبلوماسية يجب أن تبنى على قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ فقط، كما أصرت الولايات المتحدة، أم على قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ الذى أضيفت إليه القرارات التى أعاقتها الولايات المتحدة والتى كانت تدعو إلى الاعتراف بالحقوق الوطنية للفلسطينيين، وهو موقف سائر دول العالم. والمرء يستطيع أن يختار أن يُخدع ـ والكثير فعل ذلك. غير أن ذلك كان خياراً، وخياراً غير حكيم، خاصة بالنسبة إلى الضحايا.

أجبر عرفات على إعلان «التخلى عن الإرهاب» مجدداً. والهدف الوحيد وراء ذلك كان الإذلال، ليس لعرفات شخصيًا بل للشعب الفلسطينى الذى يعتبر «عرفات» رمزاً للوطنية.

وكما قام وزير الخارجية جورج شولتز بإطلاع ريجان فى ديسمبر ١٩٨٨م فقد قال عرفات: «ع، ع، ع و م، م، م»، غير أنه لم يكمل بعد نطق كلمة «عم» بنبرات العبودية المناسبة، ولم يلق أحد بالاً إلى أهمية هذا التنازل الإضافى عن حق المقاومة، حيث لا توجد مثل هذه الحقوق فى الإطار العقائدى الأمريكى. وظهر ذلك جليًا خلال المفاوضات الفلسطينية الأمريكية (غير المعلنة) التى عقدت فى ١٩٨٩م، كما استعرضنا. **ومن قبل، فى ديسمبر ١٩٨٧م وقتما ناقشت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها الرئيسى الذى يدين الإرهاب الدولى، والذى اعترضت عليه الولايات المتحدة وإسرائيل فقط، حيث إن القرار يؤيد حق تقرير المصير والحرية والاستقلال، وكما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة، لشعوب حرمت بالقوة من ذلك الحق... وخاصة**

الشعوب التى تقع تحت سيطرة أنظمة عنصرية واستعمارية [يعنى بذلك دولة جنوب أفريقيا] واحتلال أجنبى أو أشكال أخرى من السيطرة الاستعمارية [يعنى بذلك الأراضى التى احتلتها إسرائيل]. نجاح واشنطن فى الاعتراض على القرار بقوة، طبقًا للتقارير، والتاريخ أيضًا، له تأثيرات خطيرة على لبنان والأراضى المحتلة، على الرغم من تخلى الولايات المتحدة المتأخر عن دعمها للنظام العنصرى.

لم تقدم الولايات المتحدة وإسرائيل أى تنازلات فى مقابل استسلام عرفات، ويجسد إعلان المبادئ، الرؤية الأمريكية لعملية السلام فى كافة النقاط الأساسية. فالمرء لا يمكنه فى الحقيقة اتهام إسرائيل بانتهاك اتفاقات أوسلو فيما عدا فى التفاصيل. **وبدون انتهاك لصيغة إعلان المبادئ (أو القرارات اللاحقة التى وضعت بعناية) استمرت إسرائيل فى الاستيطان وضم الأراضى المحتلة بدعم ومساعدة من الولايات المتحدة، وبدون إخفاء النوايا، بل قام رابين وبيريز بالإعلان عنها صراحة وحققاها هما وخلفاؤهما.**

لم يتضح مطلقًا الحجم الحقيقى لبرامج الاستيطان الأمريكية الإسرائيلية، ويرجع ذلك إلى الوسائل التى استخدمت فى إخفائها. **فزعماء المستوطنين يزعمون بأن عدد المستوطنين قد تضاعف إلى ٢١٠,٠٠٠ مستوطن منذ أن وقعت اتفاقيات أوسلو (لم تشمل الإحصائية عدد ١٨,٠٠٠ مستوطن فى القدس الشرقية العربية التى ضمتها إسرائيل بالقوة، منتهكة بذلك أوامر مجلس الأمن، وبدعم ضمنى من الولايات المتحدة). وقد أعلنوا بالإضافة إلى ذلك أن عشرة فى المائة من المستوطنين لديهم عناوين داخل إسرائيل، ومن ثم لا يدخلون فى الإحصائية.**

وقد أعلن أن بناء المستوطنات خلال عام ٢٠٠٠ يزيد على ثلاثة أضعاف عما يتم فى تل أبيب وعلى عشرة أضعاف ما يتم فى القدس، وبشكل عام فهو أعلى بكثير فى نسبته مقارنة بعدد السكان عما هو داخل الخط الأخضر.

كذلك كان ازدياد النمو السكانى والإنفاق العام، فستون بالمائة من أعمال البناء داخل الأراضى قامت الدولة بتمويلها، مقارنة بخمسة وعشرين بالمائة داخل إسرائيل، وقدمت كافة الحكومات مجموعة من المغريات للتشجيع على الاستيطان.

نصت صيغة رابين- بيريز، والتى تبناها خلفاؤهما وواشنطن، على أن الاستيطان سوف يكون مقيدًا «بالنمو الطبيعى» تحت سياسة «تجميد المستوطنات» غير أن هناك

«تجميداً» وهناك «واقعًا»، كما بينت الصحافة الإسرائيلية، وأردفت قائلة: إن اليمين المتطرف «سعيد لتبنيه قاعدة رابين» وممتنًا إلى «الزيادة الهائلة فى تراخيص البناء» إبان حكومة باراك، هذه الزيادة التى بدأت إبان حكومة رابين عقب موافقته على إعلان المبادئ. وكتب أكيفا إيلدار، أبرز مراسل ديبلوماسى فى إسرائيل قائلاً: «طبقًا للإحصائيات الرسمية، فإن التبنى الكامل للصيغة [الإسرائيلية ـ الأمريكية] قد يعنى أن تعلن إسرائيل عن تجميد شامل ـ بالإضافة إلى إزالة ٥٠٠ وحدة سكنية. الآن هناك ٩,٨٤٤ وحدة سكنية جديدة (وشاغرة)، إما تم تشطيبها، أو لا زالت تحت الإنشاء..... من ثم فقد سخر الإسرائيليون من الصفقة الأمريكية، دون أن يحرك الأمريكيون ساكنًا»، بل وأغدقوا المال، وأردف قائلاً بأن خطط المتطرفين الدينيين (من الأمريكيين على الأغلب) للخليل تتضمن البناء على مواقع أثرية ذات قيمة فى تحد للاحتجاج القوى الذى أبداه مجلس الآثار. والتمس ثمانية وثلاثون عالم آثار إسرائيلى رفيع من باراك إلغاء خطط البناء (التى بدأت). وأدان رئيس المجلس الخطط ووصفها بأنها «انتهاك سافر للقانون والعرف الذى يخول إجراء حفريات أثرية وتنقيب فى المواقع الأثرية على أرضنا»، وبأنها ستدمر «الخليل التى تعود إلى أجدادنا وإلى الملك داود، وكذلك البنية التحتية التاريخية الأثرية لأرض إسرائيل وتاريخ شعب إسرائيل على أرضنا»، وبالطبع استمر إخراج وتعذيب الغالبية العظمى من الفلسطينيين.

فى أواخر عام ٢٠٠٠م، ومع حلول انتهاء فترة حكم باراك، أعلن وزير البناء فى حكومته عن وجود ١٠,٠٠٠ وحدة تحت الإنشاء داخل الأراضى المحتلة، وأعلن وزير الإسكان عن ميزانية قدرها ٢٥ مليون دولار لتمويل البناء والبنية التحتية لعام ٢٠٠١م، كذلك أعلن عن مبلغ مماثل لإنشاء ٢٥ «طريقًا جانبيًا» ـ شبكة ممتدة من الطرق السريعة تهدف إلى ربط المستوطنين بداخل إسرائيل. بينما ترك الفلسطينيون مقطوعى الطرق ومعزولين. «أورثت حكومة باراك حكومة شارون إرثًا مدهشًا»، هكذا ذكرت الصحافة وقت نقل السلطة، وذكرت بعد عدة أشهر، أن أكبر إحصائية لبناء المساكن بدأت فى الأراضى منذ أن كان آرييل شارون وزيراً للبناء والمستوطنات فى عام ١٩٩٢م قبل اتفاقات أوسلو، وكشفت أرقام فى حكومة باراك أن معدل عمليات البناء الجديد

ازداد بشكل مطرد منذ عام ١٩٩٣م حتى عام ٢٠٠٠م، حيث بلغ فى ذلك العام خمسة أضعاف المستوى فى عام ١٩٩٣م، وثلاثة أضعاف ونصف الضعف من المستوى فى عام ١٩٩٤م، ويتوقع لها زيادة أخرى فى عهد حكومة شارون ـ بيريز.

وفى يوليو عام ٢٠٠٠م مُنحت عقود لبناء ٥٢٢ مسكن فى هارهوما الإسرائيلية فى مشروع على أرض نزعت من منطقة عربية محصورة فى الجنوب الشرقى للقدس، قد فقدت من قبل ٩٠ بالمائة من أرضها منذ تولى إسرائيل لها فى عام ١٩٦٧م خلال عملية «تخطيط المدن» (حسن تعبير عن استبدال العرب بغيرهم من اليهود، ويذكرنا ذلك ببعض أهداف عملية «تخطيط المدن» فى الولايات المتحدة).

يستكمل مشروع هارهوما، المقام على جبل أبو غنيم، تطويق إسرائيل لمنطقة «القدس» المترامية الأطراف. فقد بدأ المشروع فى الأشهر الأخيرة من إدارة حكومة العمل التى كان يرأسها شمعون بيريز، وأرجئ العمل فيه إثر احتجاجات دولية وداخلية قوية إبان إدارة الليكود التى كان يرأسها بنيامين نتنياهو، ثم استؤنف العمل فيه بهمة (وبدون احتجاج) إبان حكومة باراك، وبالنسبة إلى اليمين الإسرائيلى المتطرف فقد كان مشروع هارهوما الذى اضطلعت به حكومة العمل أقل فى أهميته بكثير من برنامجها برنامج «E-1» الذى حقق شعبية ضعيفة إلى حد كبير. اشتمل هذا البرنامج على بناء مساكن جديدة وإنشاء طريق يربط القدس الكبرى بمدينة معالى أدوميم إلى الشرق، قاسمًا الضفة الغربية إلى شطرين. رحب بالمشروع مايكل كلاينر عضو الكنيست ورئيس «جبهة أرض إسرائيل» التوسعية (صحيفة هازيت إريتز يسرائيل) بمزيد من التقدير قائلاً بأن هذه الخطة التى «كانت الخطوة الأولى لوزير الإسكان الأسبق [فى حكومة بيريز] بنيامين بن إليعازر [حاليًا وزير الدفاع فى حكومة شارون ـ بيريز] بتفويض من إسحاق رابين» تعد «الأهم» بكثير فى متطلبات الجبهة عن مشروع هارهوما.

أوكلت مهمة تغطية البرامج المتواصلة ورفض الاحتجاجات الدولية، فى حكومة شارون بيريز ـ إلى وزير الخارجية بيريز. وفى تقرير عن برامج الحكومة لزيادة التوسع فى بناء المستوطنات، جاء عنوان رئيسى يقول: «بيريز يرفض الاعتراضات الدولية على

بناء المستوطنات». وذكر بيريز مجدداً قاعدة «النمو الطبيعى» التى وضعت لتهدئة الاحتجاج، فى إسهام تقليدى من إسهامات الحمائم.

فى عام ١٩٩٦م، وخلال الأشهر الأخيرة لإدارة بيريز، قدم وزير الإسكان بن إليعازر وصفًا للمبدأ الأساسى، بينما كان يعلن عن خطط هارهوما وعن النهوض ببرنامج رابين ـ بيريز لمد رقعة القدس الكبرى فى كافة الاتجاهات لتضم معالى أدوميم (شرقًا) وجيفات ذيف (شمالاً) بيتار (جنوبًا)، وأوضح بن إليعازر أن حكومة العمل «تنفذ كل شىء بهدوء» مع «الحماية الكاملة من رئيس الوزراء [رابين]» مستخدمًا مصطلحات مثل «النمو الطبيعى» بدلاً من «مستوطنات جديدة». **انتقد يوسى بولين حمامة حزب العمل الحكومة الجديدة بزعامة نتنياهو لخطاباتها الحماسية. فقد كتب قائلاً: إن حكومة رابين «زادت من عمليات بناء المستوطنات إلى حوالى ٥٠٪» فى «جوديا وساماريا» (الضفة الغربية) عقب اتفاقات أوسلو، غير أننا نفذنا ذلك بهدوء وحكمة، بينما أنتم بغباء «تظهرون نواياكم كل صباح وترعبون الفلسطينيين وتحولون موضوع القدس كعاصمة موحدة لإسرائيل ـ وهو مسألة يتفق عليها كافة الإسرائيليين ـ إلى موضوع مناقشة عالمية».**

يعد ما ذكره بيلين دقيقًا بشكل جزئى فقط. فالحكمة المتأنية امتدت إلى ما هو أبعد من القدس، والتباين فى الأسلوب يمكن أن يعود إلى أعراف كلتا المجموعتين السياسيتين. فحزب العمل، حزب المهنيين المتعلمين والأصفياء المتفرنجين يتوافق كثيراً مع المعايير الغربية ويدرك أن الرعاة، يفضلون «عدم رؤية» ما يقومون به من أعمال. وتمثل الأساليب الفجة لحزب الليكود لتحقيق نفس النتائج إحراجًا للمعنيين بالقضايا الإنسانية من الغرب، وتؤدى فى بعض الأحيان إلى صراع ومضايقة.

وصفت معالى أدوميم فى التقارير الأمريكية بأنها أحد «أحياء القدس»، وبالتالى فإن العرض النهائى الذى قدمه كلينتون لم يكن بالمقدور أن يكون أكثر معقولية وسخاء، عندما قال بأن **«ما هو يهودى يجب أن يصبح إسرائيليًا»** ـ وذكرت الصحافة الأجنبية أنه أخفق فى ذكر «أن ذلك سوف يخول إسرائيل ضم المستوطنات التى أقامتها فى القدس الشرقية المحتلة»، وفى الواقع ضم ما هو واقع خلفها بكثير فى كافة الاتجاهات، غير أن ذلك لا يمكن تحقيقه. فقد أوضح توماس فريدمان أن القضية

العظمى عند كلينتون **«للتسوية الخلاقة . . هى أننا على الأقل نعلم حاليًا ملامح الاتفاق الواقعى النهائى» . هذا ما ذكره الرئيس . فماذا هناك ليقال بعد ذلك؟**

سوف يكتشف أولئك الذين ظلوا غير قانعين بصلابة فى الرأى أن معالى أدوميم تشغل واحدًا من ستة عشر من الخمسين ألف دونم التى خصصت إليها فى التخطيط الإسرائيلى، وهى نسبة نمطية حددت لكى تتاح الفرصة أمام «النمو الطبيعى». وقد روت منظمة بتسليم قصة معالى أدوميم. نشأت المدينة إبان حكومة العمل فى منتصف السبعينيات، ويشير موقع المدينة على الشبكة الدولية إلى أنها نمت بشكل سريع «نتيجة للتدفق الغزير فى المعونات المقدمة من الحكومة». وتتوقع الخطة الرسمية الحضرية لمدينة القدس زيادة فى رقعتها بنسبة ٢٨٥ بالمائة ما بين عامى ١٩٩٤ و٢٠١٠م إلى ما يعادل ٦٠,٠٠٠ شخص. وقد اقتطعت أراضيها كذلك من أراضى العديد من القرى الفلسطينية بما فى ذلك قرية أبوديس، التى طبقًا لخطط الحمائم، سوف تصبح القدس الفلسطينية (أى القدس) ولكن طبقًا للغة، فتلك «خفة يد» قلّصت الأرض فى مصلحة «القدس» الإسرائيلية التى سوف تضع يدها على «هبرة» كبيرة من الضفة الغربية. واكتشفت سلطات الدولة وجود «كثير من المبانى المخالفة» التى أقامها المستوطنون اليهود. و«الحل» كان بسيطًا، كما ورد فى تصريحات أخرى، ويكمن فى «منح تراخيص بأثر رجعى بدلاً من إزالة المبانى» بينما يكون الحل هو الإزالة، وغالبًا بطريقة وحشية، إذا ما أقام العرب مبانى مخالفة، فقد كان لزامًا عليهم أن يبقوا نتيجة للشروط الصارمة المفروضة على المبانى العربية.

نفذت عملية ترحيل البدو منذ عام ١٩٩٣م لتتاح الفرص أمام المزيد من عمليات زيادة رقعة معالم أدوميم بطريقة قاسية بدرجة خاصة. وقد حاولوا «تجنب مصيرهم الرهيب» ـ وكم كان رهيبًا وعلى الملأ ـ وذلك بتقديم عريضة إلى «محكمة العدل العليا» التى كانت تعمل وفقًا لتقليدها فى الامتثال بخنوع إلى سلطات الدولة. برغم أنها قد عبرت من قبل عن أمل بأن تخفف قوات الدفاع الإسرائيلى من عمليات الترحيل «كعفو»، وفى نوفمبر ١٩٩٩م رفضت المحكمة العليا عريضة أخرى تقدم بها الفلسطينيون يعارضون فيها التوسع الإضافى فى رقعة معالى أدوميم، وأوحت بأن

«بعض الخير لسكان الجوار [القرى الفلسطينية] قد يأتى من التقدم الثقافى والاقتصادى «للمدينة اليهودية».

والمحصلة النهائية، كما خلصت منظمة بتسليم، هى أنه هنا، كما فى الأراضى[1] «يخضع جميع السكان المحليين المغلوبين على أمرهم، إلى نظم وضعتها القوة العسكرية للاحتلال كى تعزز مصالحها السياسية» وازدادت كذلك خلال عملية سلام أوسلو.

أوضحت بلدية معالى أدوميم أن «الهدف السياسى من بناء المدينة كان استيطان المنطقة التى تقع إلى الشرق من عاصمة إسرائيل بمحاذاة طريق القدس ـ أريحا» بذلك تفصل رام الله والمنطقة الفلسطينية المحصورة شمالاً عن بيت لحم والمنطقة الأخرى المحصورة جنوبًا. **وتتضمن كل خطة سلام أمريكية ـ إسرائيلية على صيغة ما لهذا الشرط، بالإضافة إلى زيادة رقعة القدس إلى الشمال والجنوب**. وكما حدث فى السابق، فقد تضمنت المقترحات النهائية التى تقدم بها كلينتون فى يناير ٢٠٠١م على بروز آخر تجاه الشمال يفصل القطاع الشمالى بشكل فعلى. وأصبحت الثلاث مناطق المحصورة معزولة عن القدس القديمة، التى تمثل المركز التقليدى للحياة الفلسطينية. فقد حاصرتها منشآت تحتية ممتدة تضم «شبكة كبيرة للطرق تمتد لحوالى ٤٠٠ كم تتجنب المراكز التى يقطنها الفلسطينيون، وتقدم للمستوطنين والقوات العسكرية الحماية للانتقال بسرعة وأمان عبر الضفة الغربية». كذلك تمنع شبكة الطرق الجانبية المنشأة على ١٦٠,٠٠٠ ألف دونم من الأراضى المسلوبة عملية توسيع ونمو القرى الفلسطينية، وتعوق من حركة الفلسطينيين وتجارتهم ليستخدموا ما يطلق عليه رسميًا «طرق فلسطينية» ينطوى العديد منها على مخاطر فعلية، كطريق بيت لحم ـ رام الله على سبيل المثال (وربما يغلق نهائيًا إذا ما نفذت صيغة كلينتون ـ باراك أو ما شابهها). بالإضافة إلى ذلك، أنشئت «طرق فرعية» تؤدى إلى المستوطنات اليهودية التى تحتوى على حمامات سباحة وحدائق مروية ريًا جيدًا (فى وقت تعانى فيه القرى والمدن الفلسطينية من قلة المياه، وفى كثيراً ما تختفى خلال موسم الجفاف). وعند مرور مستوطن واحد على طريق فرعى، يتوقف المرور الفلسطينى بأكمله، وتفرض أعمال

(١) المقصود الأراضى المحتلة ـ المترجم.

الغلق المستمرة التى يقوم بها الإسرائيليون سجنًا آخر للسكان، كثيرًا ما تمنع أو تعوق بشكل كبير من وصول عربات الطوارئ كسيارات الإسعاف، وقد أشارت الصحافة الإسرائيلية إلى الكثير من صور أنواع الوحشية والإذلال المتعمد الذى يتوقعه المرء من جيش محتل يتعامل بدون ضابط.

تسير كل خطوة على الدرب بموافقة ومعونة مالية أمريكية مرت عبر قنوات مختلفة، بالإضافة إلى الدعم الديبلوماسى والعسكرى الضرورى. كذلك تكبدت الولايات المتحدة العناء لتضمن خلو التصعيد فى إرهاب الدولة خلال المواجهات الحالية من المراقبة وأثرها المثبط. ففى السابع والعشرين من شهر مارس عام ٢٠٠١م قامت الولايات المتحدة بالاعتراض على مشروع قرار لمجلس الأمن يدعو إلى الاستعانة بمراقبين دوليين، وطبقًا لمصادر أوروبية أوردتها الصحافة الإسرائيلية فقد «أهلك» الاقتراح «أربعة اعتراضات» لواشنطن كانت قد «صدمت ممثلى الدول الأوروبية الأربع التى صاغت القرار ـ وهى إيرلندا وبريطانيا والنرويج وفرنسا». ورفضت الولايات المتحدة أى إشارة إلى كلمة «حصار» أو مبدأ الأرض مقابل السلام أو المستوطنات أو القانون الدولى ومعاهدة چينيف، وفى ذلك الوقت كان العرب وحلفاؤهم قد عدلوا عن قرارهم آملين أن أوروبا بمقدورها «التفاوض مع الأمريكيين حول الصيغة» **وأوضح أحد الديبلوماسيين الأمريكيين أن «الولايات المتحدة تؤمن بأن الأمم المتحدة يجب أن تبقى مستبعدة من مناقشات الاستيطان»، وأن «قضية معاهدة چينيف» يجب أن تحل بين إسرائيل والفلسطينيين دون «حكم مسبق» من الأمم المتحدة.**

تعد مسألة معاهدات چينيف مسألة مهمة على نحو خاص. فقد تم تبنى هذه المعاهدات عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية لفرض حظر على الممارسات النازية وعلى نقل أقوام من الدول المنتصرة إلى الأراضى المحتلة للدول المنهزمة، وعلى أى أعمال تضر بالمجتمعات المدنية. **ألحقت مسئولية مراقبة الالتزام بالمعاهدات إلى لجنة الصليب الأحمر الدولى، الذى أقر بأن برامج الاستيطان الإسرائيلية تمثل انتهاكًا للمعاهدة الرابعة.** وقد عزز العديد من القرارات التى أصدرها مجلس الأمن الدولى والجمعية العامة من موقف لجنة الصليب الأحمر الدولى. وكذلك أكدت الولايات المتحدة على ضرورة تطبيق المعاهدة على الأراضى التى احتلتها إسرائيل من خلال چورچ بوش

سفيرها لدى الأمم المتحدة (سبتمبر ١٩٧١م) وعبر مشاركتها فى إجماع على تبنى قرار مجلس الأمن رقم ٤٦٥ (١٩٨٠م)، الذى أدان أعمال الاستيطان الإسرائيلية بوصفها «أعمال انتهاك سافرة» للمعاهدة، حتى كلينتون لم تكن لديه الرغبة فى اتخاذ موقف علنى تجاه انتهاك صارح لجزء أساسى من القانون الدولى لحقوق الإنسان. لذا امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت عندما دعى مجلس الأمن إسرائيل فى أكتوبر ٢٠٠٠م «إلى الالتزام بكامل مسئولياتها طبقًا لمعاهدة چينيف الرابعة» التى كانت تنتهكها بشكل سافر (القرار رقم ١٣٢٣، بموافقة ١٤ صوتًا مقابل لا شىء).

بناءً على المعاهدات، تنهض مجموعة البلاد التى تمثل الأطراف الرئيسية الموقعة على الاتفاقية، بما فى ذلك القوى الأوروبية والولايات المتحدة، بمسئولية «احترام وضمان احترام» المعاهدات «فى كافة الأحوال»، وقد أوضحت لجنة الصليب الأحمر الدولى أن عليهم بذل كل ما فى وسعهم من واقع قوتهم لضمان التطبيق العام لمبادئ حقوق الإنسان التى تشكل أساس المعاهدات.

من ثم يتعين على واشنطن من واقع مسئوليتها أن تحول دون استمرار عمليات المستوطنات واغتصاب الأراضى وأعمال العقاب الجماعى، وكافة وسائل الترويع الأخرى والقمع والعنف. كذلك أوضحت لجنة الصليب الأحمر الدولى (فبراير ٢٠٠١م) أن أعمال الغلق والحصار الإسرائيلية تمثل انتهاكًا لالتزاماتها تجاه المعاهدة، ناهيك عن الاستخدام المفرط وغير المشروع للقوة بشكل متكرر، والذى أدانته كافة المنظمات المهمة المعنية بحقوق الإنسان، داخل إسرائيل والولايات المتحدة، والأمم المتحدة مرة أخرى، فى قرار تقدمت به المجموعة الأوروبية، وحصل على موافقة بالإجماع باستثناء الولايات المتحدة.

يتتبع ذلك أن تصبح الولايات المتحدة فى وضع انتهاك صريح لالتزاماتها كطرف رئيسى فى الاتفاقية. ليس فقط لأنها لا تعمل على ضمان احترام المعاهدات كالتزام عليها، بل لأنها شاركت بجدية فى انتهاكها. فكافة الأنشطة الخطيرة التى تقوم بها الولايات المتحدة وإسرائيل فى الأراضى المحتلة تمثل انتهاكًا صريحًا للقانون الدولى. والامتيازات التى عرضها كلينتون وباراك، والتى وصفت بأنها «الخطة الواقعية»

الوحيدة، والتى حصلت على تأييد كبير لما فيها من روح كرم وسخاء. فمن الضرورى مناقشة ترتيباتها الخاصة التى تعافها النفس، فهى تقف ضد الأسس الأخلاقية الأولية.

هناك دافع قوى وراء رغبة واشنطن فى الحظر على أى إشارة إلى معاهدات چينيڤ ووراء تعاون وسائل الإعلام قلبًا وقالبًا إلى الدرجة التى قامت فيها بإذاعة أن «الأراضى المتنازع عليها» تعتبر أراضى يقوم الفلسطينيون باحتلالها، وتلك حقيقة معبرة بما يكفى، فالفلسطينيون وغيرهم يحتلون أراضى الغير، ولا يستثنى من ذلك سوى إسرائيل وراعيتها الولايات المتحدة.

هناك قوى كبيرة داخل إسرائيل ظلت منذ فترة طويلة تقف إلى جانب قيام شكل ما لدولة فلسطينية على الأراضى المحتلة. من أبرزها أصحاب المصانع الإسرائيليون، فقد ظلوا يدعون إلى إقامة دولة فلسطينية أيضًا قبل توقيع اتفاقات أوسلو، وأوصى دوف لوتمان رئيس رابطة أصحاب المصانع الإسرائيليين باتباع نموذج اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية «NAFTA» الذى كان فى مرحلة التفاوض عليه آنذاك، وعلق مراسل جريدة حزب العمل عليه قائلاً: بأنه «تحول من الاستعمار إلى الاستعمار الحديث»، وبأنه «موقف مماثل للعلاقات التى تربط بين فرنسا والكثير من مستعمراتها السابقة فى أفريقيا»، وأوضح منسق العمليات الإسرائيلى فى الأراضى أن الهدف وراء ما يقوم به من عمل هو «دمج اقتصاد الأراضى [المحتلة] داخل الاقتصاد الإسرائيلى». فوجود دويلة على نمط بانتوستان قد يتيح لشركات إسرائيلية إقامة مصانع تجميع على أراضى الجانب الفلسطينى بما يوفر عمالة رخيصة دون الحاجة إلى مراعاة البيئة، أو القيود الأخرى المفروضة على تحقيق الأرباح، وكذلك التخفيف من قلق تلك المؤسسات التى سخر منها بعض أولئك ووصفوها بأنها «أرواح جميلة» تنظر إلى الطريقة التى يعامل بها العمال، تريد أن تفرض الحد الأدنى من ظروف العمل والأجور المقبولة.

ومرة أخرى حول نموذج اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. فوجود دولة مستقلة قد يقدم سلاحًا ذا فائدة ضد طبقة العمال الإسرائيليين، حيث يوفر وسائل للحد من أجورهم ومستحقاتهم، ولتقويض النقابات، مثلما حدث تمامًا فى الولايات المتحدة، حيث يعمل المصنعون على تنمية طاقة إنتاجية زائدة خارج الولايات المتحدة، بحيث يمكن استغلالها فى القضاء على الإضرابات العمالية، ويهددون كذلك «بالانتقال» إلى

المكسيك لتمزيق التنظيمات النقابية، وهذه إحدى العواقب الخطيرة لاتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، والتى يحتمل أنها تركت انطباعًا فى نفس المصنعين الإسرائيليين. وقد يتأثر بشكل خاص العمال الإسرائيليون الفقراء فى «مدن التنمية» والقطاع العربى، كما حدث فى السابق. ففى خلال هجوم الليبرالية الحديثة فى التسعينيات، ناضل عمال الموانئ الإسرائيليون ضد خصصة الموانئ وحل اتفاقيات التفاوض الجماعى التى تعزز الحقوق التى اكتسبوها. وحاول أصحاب الأعمال القضاء على الإضرابات بتحويل سفن النقل إلى مصر وقبرص، غير أن ذلك يضيف تكاليف باهظة لإعادة النقل، وقد يكون ميناء فى غزة فكرة مثالية. ومع تعاون السلطات المحلية على النمط الاستعمارى الجديد، يمكن نقل عمليات الموانئ إلى هناك، والقضاء على الإضرابات، وانتقال الموانئ الإسرائيلية إلى أيد خاصة لا يمكن محاسبتها.

هناك أيضًا دوافع وطنية وراء معارضة التوسع فى الأراضى، فقد أصبحت أزمة السكان، التى نتجت عن الاختلاف فى معدلات المواليد بين العرب واليهود، تمثل قلقًا متناميًا (وداخل المجتمع اليهودى الاختلاف فى معدلات المواليد بين المجتمع العلمانى والمجتمع الدينى) وتشير الإحصائيات السكانية منذ فترة طويلة إلى أن العرب الإسرائيليين واليهود المتطرفين دينيًا، والكثير منهم غير صهيونى، سوف يشكلون جزءًا كبيرًا من المجتمع. وحصل مؤتمر عقد فى مارس ٢٠٠١م قام بتنظيمه شخصيات بارزة معنية بالمشكلة على اهتمام إعلامى كبير، مثلما حصلت دعوة من المحلل المبجل شلومو جازيت لتأسيس ديكتاتورية مؤقتة لتطبيق إجراءات داخلية صارمة للتعامل مع «الخطر السكانى» الذى يعتبره «أخطر تهديد تواجهه إسرائيل»، ولنفس السبب قام بإطلاق دعوة قوية للانسحاب الكامل من الأراضى المحتلة، ليس على غرار دعوات كلينتون وباراك أو الخطط الأخرى.

فطنت جيدًا الحمائم الإسرائيلية البارزة إلى المغزى الأساسى من عملية سلام أوسلو. فقبل انضمامه إلى حكومة باراك كوزير للأمن الداخلى، رأى المؤرخ شلومو بن عامى فى دراسة أكاديمية أن «اتفاقات أوسلو» فى طابعها، قد وضعت على أسس استعمارية جديدة، وعلى قاعدة حياة دولة اعتمادا على دولة أخرى. **«تم تأسيس اتفاقيات أوسلو على قاعدة الاستعمار الجديد، أن تعتمد حياة دولة على دولة أخرى**

للأبد»، ومن منطلق هذه الأهداف وضعت اتفاقيات كليتون ورابين وبيريز لتفرض على الفلسطينيين «اعتمادًا كليًا وكاملاً على إسرائيل» لتخلق بذلك «وضعًا استعماريًا على نطاق واسع» يتوقع له أن يكون «الأساس الدائم» لـ «وضع الاعتماد» واستمر بن عامى إلى أن أصبح المفاوض الرئيسى والمخطط لمقترحات باراك.

خطوة بخطوة، عملت الولايات المتحدة وإسرائيل لمدة ثلاثين عامًا فى وضع نظام دائم لتبعية استعمارية حديثة. واتخذ المشروع أشكالاً جديدة على مسار الخطوط التى رسمها إعلان المبادئ وقتما دخلت «عملية سلام أوسلو» إلى حيز التنفيذ، والتى كان قد أعلن عنها بالتفصيل الدقيق فى الاتفاقات المؤقتة. و طبقت الخطط على برامج الاستيطان والبناء التى نفذت بصرف النظر عمن هو فى السلطة، وغالبًا بأكثر الطرق فعالية إبان حكم حمائم العمل الذين يحرصون على أن يكونوا أكثر حصانة ضد الانتقاد. وخلال كل ذلك، اعتمدت الخطط والتنفيذ بشكل جذرى على الدعم العسكرى والدبلوماسى والمالى الذى تقدمه الولايات المتحدة، وليس أقل من ذلك اعتمادًا على الدعم الأيديولوچى للرأى المبين للمثقفين.

***